S

PROVISIONAL

S/PV.2700
29 July 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٤٥

الرئيس :	السيد كاسمسري	(تايلند)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	الإمارات العربية المتحدة	السيد شكر
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	ترينيداد وتوباغو	السيد غراندرسون
	الدانمرك	السيد بروكنر
	الصين	السيد لوي لي
	غانا	السيد دوميفي
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد بابون غارسيا
	الكونغو	السيد غاياما
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

الاعراب عن الامنيات الطيبة للأمين العام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن من دواعي الاسف العميق ألا يتمكن الامين العام من حضور هذه الجلسة لمجلس الامن بسبب توعك صحته . وإنني على يقين أن كل أعضاء المجلس يودون مني ، بوصفي رئيس المجلس ، أن أنقل للأمين العام خالص تمنياتنا بالشفاء الكامل والعاجل .

لا أسمع اعتراضا . أتفق على ذلك .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة (S/18230)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثلة نيكاراغوا تطلب فيها دعوة وفدها للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، ازمع بموافقة المجلس ، دعوة وفد نيكاراغوا للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

اصطحب صاحب الفخامة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا الى داخل قاعة مجلس الامن حيث المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت أيضا رسائل من ممثلي جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، السلفادور ، كوبا ، الهند ، اليمن الديمقراطية يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، أزمع ، بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق

التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد أودوفنكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد ميزا (السلفادور) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد كريشنان (الهند) والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول الأعمال .

يجتمع مجلس الامن اليوم تلبية للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة (S/18230) .

كما انه معروض أمام أعضاء المجلس الوثائق التالية : (S/18221) رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة ؛ (S/18227) رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة ؛ (S/18244) رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول على قائمتي هو رئيس جمهورية نيكاراغوا ، صاحب الفخامة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا . أرحب بفخامته وأدعوه للادلاء ببيانه .

الرئيس اورتيغا سافيدرا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وبالتحديد منذ أربع سنوات ، وأربعة أشهر ، وأربعة أيام مضت ، جئت الى نيويورك بهدف أن أشرح لمجلس الامن ، وهو أعلى هيئة أوكل اليها الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، الحالة السائدة في امريكا الوسطى آنذاك ، والعواقب الوخيمة التي ترتبت على سياسة الرئيس ريغان حيال نيكاراغوا بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي بأسره .

وفي ذلك الوقت ، قلنا إننا قد أتينا إلى هذا المحفل لأننا نتشاطر القلق مع المجتمع الدولي ، قلق صحافة الولايات المتحدة ورجال السياسة بالولايات المتحدة وقادة النقابات التجارية ورجال الدين ، والمثقفين والشعب الأمريكي بل كل مواطني هذا البلد العظيم ، ممن يرفضون فييت نام أخرى في تاريخهم وممن ينشدون السلم .

لقد أعربنا آنذاك عن استعدادنا لبذل قصارى الجهد من أجل تجنب وقوع كارثة . وأعتقد أن تاريخ السنوات الأربع تلك قد أكد قلقنا إزاء الحرب التي وقعنا ضحية لها ، وبرهن على صدق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا ، وجهودنا الرامية إلى تحقيق السلم .

جئت إلى هنا اليوم كي أتناول موضوعا لا يهم فقط نيكاراغوا ، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس ، بل بالأحرى أعضاء الأمم المتحدة جميعا . حضرت هنا كي أتكلم عن مسألة بقاء النظام القانوني الدولي والقانون الدولي ذاتهما . فاليوم يتعرض بقاء القانون الدولي للخطر . ويتعين على أمم العالم ولاسيما أعضاء هذا المجلس الدفاع عن هذا القانون والحفاظ عليه .

إن القانون الدولي يضمن لكل دولة من الدول الحق في تقرير المصير ، والحق في أن تختار بحرية هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أي شكل من أشكال التدخل من جانب أية دولة أو دول أخرى . فالقانون الدولي يضمن لكل دولة من الدول سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ويحظر أي تدخل أجنبي في تلك الحقوق الأساسية كما يحظر القانون الدولي استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ضد دولة أخرى ، باستثناء وحيد ألا وهو حق الدفاع عن النفس في حالة الهجوم المسلح . ولا يفرق القانون الدولي بين الدول على أساس حجمها أو موقعها الجغرافي . فدون القانون الدولي ستختفي الحقوق الأساسية : فلن يكون هناك حقوق ولن تكون هناك عدالة . بل ستحل القوة محل القانون ، وستسود المعاناة الإنسانية وسفك الدماء وسنصير نحن الدول الصغرى دولا عاجزة عجزا تاما .

إن النظام القانوني الدولي الحالي هش وضعيف . إذ لا توجد سلطة تنفيذية أو أية قوة بوليسية دولية دائمة لها القدرة على أن تفرض الالتزام بالانصياع للقانون الدولي . إنه من الصعب بل من المستحيل ماديا أن ترغم أية دولة على أن تفي بالتزاماتها القانونية الدولية . فإذا لم يحترم القانون الدولي ، وإذا ما نبذنا القانون والالتزامات التي يفرضها علينا ، فإن هذا سيغري أية دولة بأن تتبع ذلك المثال السيئ ، وآنذاك سيتعرض القانون الدولي لخطر الاندثار . فحيثما ترفض أية دولة القانون الدولي أو تتجاهله ، نرى تعزيزا للاتجاه الخطير صوب الاستعاضة عن القانون بإرادة الأعتى والأقوى ، أي بعبارة أخرى شريعة الغاب .

عندما تصدر أعلى سلطة قانونية للأمم المتحدة ، بل بالأحرى أعلى محكمة في العالم أي محكمة العدل الدولية ، حكما يعرف القانون الدولي أو يطبقه على حالة محددة ، فإن من مسؤولية جميع الدول الراغبة في الحفاظ على النظام القانوني الدولي وصيانته أن تؤيد ذلك الحكم .

إن قضاة محكمة العدل الدولية الستة عشر إنما يمثلون نخبة واسعة النطاق لأنظمة العالم القانونية كما يشكلون مجموعة من المثقفين الأجلاّء والخبراء القانونيين . فهم رجال من ذوي المعايير الأخلاقية البارزة العالية ويتميزون بالموضوعية . وقراراتهم ليست ملزمة من الناحية القانونية للأطراف التي تمثل أمامهم فحسب ، بل إنها أيضا تشكل بيانات وتفسيرات للقانون الذي يتعين على جميع الدول أن تحترمه .

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بشأن قضية نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية . فبعد ٢٦ شهرا من التداول المضني والبحث القضائي والأدلة أصدرت المحكمة حكمها بشأن وقائع الحالة الموضوعية لهذه القضية ، ويشكل هذا الحكم الآن جزءا من القانون الدولي .

لقد قررت محكمة العدل الدولية في حكمها الأساسي :

"إن الولايات المتحدة الامريكية عن طريق تدريب القوات المناهضة ومدها بالسلاح والعتاد وتمويلها وتقديم الدعم لها بشتى الاشكال ، أو بتأييدها للأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ومدها بالمعونة العسكرية فهي إنما تتصرف ضد جمهورية نيكاراغوا ، بما يخرق التزامها ، بموجب القانون العرفي الدولي ، بألاّ تتدخل في شؤون أية دولة أخرى" (S/18221 ، الفقرة ٢٩٢ (٣)) .

لقد قررت المحكمة أيضا أن الولايات المتحدة ، بقيامها بهجمات جوية وبحرية معينة على أراضي نيكاراغوا ، وباستخدام القوة المسلحة وعن طريق موظفي المخابرات المركزية الامريكية ،

"إنما تتصرف ضد جمهورية نيكاراغوا بصورة تنتهك التزامها بموجب القانون الدولي العرفي بألاّ تستخدم القوة ضد أية دولة أخرى" (الفقرة ٢٩٢ (٣)) .

كما قررت المحكمة

"إن الولايات المتحدة ، بزرعها للألغام في المياه الداخلية أو الإقليمية لجمهورية نيكاراغوا خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٨٤ ، قد تصرفت ضد نيكاراغوا بما يخرق التزاماتها - بموجب القانون الدولي العرفي - بألاّ تستخدم القوة ضد أية دولة أخرى ، وبألاّ تتدخل في شؤونها الداخلية ، وبألاّ تنتهك سيادتها وبألاّ تتعرض للتجارة البحرية السلمية" (الفقرة ٢٩٢ (٦)) .

لقد قررت المحكمة أنه لم يكن هناك من مبرر قانوني لأي من تلك الانشطة . ورفضت رفضا قاطعا لا لبس فيه تبرير الدفاع الجماعي عن النفس الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها .

ونتيجة لهذه القرارات ، أمرت المحكمة الولايات المتحدة بأن توقف فورا هذه الأنشطة غير القانونية وأن تقلع عنها وأن تعوِّض نيكاراغوا عن الأضرار التي تكبدتها .

ومن المهم أن نؤكد أن كل هذه الجوانب صوتت عليها المحكمة بالإجماع تقريبا : في بعض النقاط كانت نتيجة التصويت ١٤ مؤيدا مقابل واحد فقط معارض ، وهو الصوت السلبي الذي أدلى به قاضي الولايات المتحدة ؛ وفي نقاط أخرى كانت نتيجة التصويت ١٢ مقابل ٣ ، ولكن حتى في هذه الحالة كان القاضي الأمريكي وحده هو الذي أيد موقف الولايات المتحدة ، ورفض القضاة البريطانيون واليابانيون الانضمام الى الأغلبية لسبب وحيد وهو أنهم شعروا بأن المحكمة لم تكن لديها السلطة القضائية ، وليس لأنهم يتفقون مع الولايات المتحدة .

ويعتبر رأي المحكمة نموذجا للحكمة القانونية ، والجدية القضائية والموضوعية . وقد درست المحكمة بعناية كل الحجج التي تذرعت بها حكومة الولايات المتحدة لتبرر للعالم وللرأي العام الأمريكي بصفة خاصة ، سياستها التي تتمثل في التدخل واستخدام القوة ضد نيكاراغوا . وقد رفضت المحكمة بعد دراسة تحليلية دقيقة ومتعمقة كل هذه الحجج . وقد كانت الحجة الرئيسية للولايات المتحدة أن إجراءاتها ضد نيكاراغوا تعتبر دفاعا جماعيا عن الذات ، لأن نيكاراغوا برغم ارسال الأسلحة الى الثوار السلفادوريين فإنها تشن هجوما مسلحا على السلفادور . وقد وجدت المحكمة أن تلك الحجة لا أساس لها من الصحة .

أولا ، قررت المحكمة أن الدليل الذي قدمته الولايات المتحدة اليها ، والى المنظمات الدولية والرأي العام ، كان غير كافٍ لإقناعها بأن حكومة نيكاراغوا مسؤولة عن أية تدفقات للأسلحة الى الثوار السلفادوريين .

ومن ثم رفضت المحكمة أي أساس للاتهامات التي توجهها الولايات المتحدة الى نيكاراغوا . وقد رفضت ايضا الحجة التي ترددها الولايات المتحدة بأن نيكاراغوا تصدِّر ثورتها الى البلدان المجاورة في أمريكا الوسطى .

وقد درست المحكمة ايضا حجة الولايات المتحدة بأن نيكاراغوا قد أخلَّت بالتزامات معينة زُعم أنها تعهدت بها لمنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بنظامها

السياسي الداخلي وأنها بدلا من الوفاء بهذه الالتزامات المزعومة فإنها أنشأت دكتاتورية لم تحترم حقوق الإنسان .

وقد وجدت المحكمة ، أولا وقبل كل شيء ، أن نيكاراغوا لم تصدر أي تعهد قانوني ملزم فيما يتعلق بنظامها السياسي الداخلي الى منظمة الدول الأمريكية . وعلاوة على ذلك ، أشارت المحكمة الى أنه حتى إن صدرت التزامات من هذا النوع فإن نيكاراغوا في الواقع قد اضطلعت بها .

وقد أعلنت المحكمة بوضوح ان نيكاراغوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ قد أجرت انتخابات للرئيس ونائب الرئيس والجمعية الوطنية وأن سبعة أحزاب سياسية شاركت فيها ، وأن تلك الانتخابات قد قام برصدها مراقبون دوليون . وأشارت المحكمة أيضا الى أن نيكاراغوا قد أوفت بوعدها بدعوة ممثلي اللجنة الأمريكية الدولية لحقوق الإنسان والترحيب بهم وقد سمح لهم بإجراء تفتيش موضعي كامل فيما يتعلق بممارسات حقوق الإنسان في نيكاراغوا وبأن يقدموا تقريرا عن النتائج التي يتوصلون اليها . وأخيرا ، وجدت المحكمة أنه حتى إن كان هناك التزام قانوني أمام منظمة الدول الأمريكية وأن ذلك الالتزام قد تم خرقه ، فإن هذا لا يبرر اصرار الولايات المتحدة على الوفاء بالتزام لم يصدر مباشرة للولايات المتحدة ، ولكن للمنظمة التي تعتبر السلطة الوحيدة لرصد تطبيقه .

وأعلنت المحكمة ، في فقرة تعتبر أهم فقرة في قرارها ، أن عدم رضا الولايات المتحدة عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في نيكاراغوا لا يعطيها أي حق في التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا . وإن التأكيد القوي والبليغ على مبدأ سيادة الدولة قد عبرت عنه المحكمة على النحو التالي :

"بصرف النظر عن النظام في نيكاراغوا فإن تمسك أية دولة بعقيدة ما لا يعتبر انتهاكا للقانون الدولي العرفي : إن القول بغير ذلك يعرض للخطر المبدأ الأساسي ، مبدأ سيادة الدولة الذي يقوم عليه القانون الدولي بأكمله وحق الدولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ولا تستطيع المحكمة أن تقبل أو تسمح بخلق قاعدة جديدة تمنح حق التدخل من

جانب دولة ما في شؤون الاخرى على أساس أن الدولة الاخرى قد اختارت أيديولوجية معينة أو نظاما سياسيا محددا ."

وكانت الحجة الاخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة والتي درستها المحكمة ما يسمى ب "العسكرة المفرطة" لنيكاراغوا - وتلك حجة لم تكن مقبولة أيضا ، لانه في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتدخل عسكريا في شؤوننا الداخلية ، وتقوم بشن هجمات مسلحة على مؤسساتنا الاقتصادية الحيوية وتزرع الالغام في موانيئنا فإنها كانت تشكو من حصولنا على الاسلحة اللازمة للدفاع عن أنفسنا ضد الانشطة غير المشروعة . ومن الطبيعي أن ترفض المحكمة تلك الحجة بتأكيد أنه :

"ليس من السليم ، في رأي المحكمة ، أن تقبل ذلك الإدعاء من جانب الولايات المتحدة لانه لا توجد في القانون الدولي قواعد غير تلك التي قبلتها طوعا الدولة المعنية ، بمعاهدة أو بأي شكل آخر ، يمكن بموجبها تحديد الاسلحة لدولة ذات سيادة ، وينطبق هذا المبدأ على كل الدول دون استثناء ."

وعندما حصلت نيكاراغوا على هذا الحكم التاريخي في عام ١٩٨٤ ، شرح وزير خارجيتنا ، الاب ميغويل ديسكوتو أننا فعلنا ذلك من أجل إبراز الحق الثابت لشعب نيكاراغوا في السيادة وتقرير المصير ، وهو ضمان لتنميته الاقتصادية والاجتماعية ، حرا من أي تدخل ، بغية تأكيد وتعزيز واستعادة ودعم حق الدول الصغيرة ، ولا سيما كل الدول غير المنحازة ، في سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها . وأضاف أن نيكاراغوا قامت بذلك الإجراء بغية دعم وتعزيز مسلكنا في العلاقات الدولية .

وإن نيكاراغوا ، بلجوئها الى محكمة العدل الدولية فإنها لم تقصد فقط المطالبة بحقوقها المشروعة ولكنها قبلت ايضا التزاماتها القانونية . وفي القانون ، ليست هناك حقوق لا تقابلها التزامات . وليس بوسعنا أن نتمسك بحقوقنا أمام القانون إلا اذا قبلنا الالتزامات التي يفرضها القانون علينا .

ولدى لجوئنا الى محكمة العدل الدولية وسلطتها القضائية تعهدنا بصورة رسمية لا رجعة فيها باحترام الالتزامات التي تفرضها المحكمة ، أيا كان قرارها ، والوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقنا بمقتضى القانون الدولي . تلك هي السياسة الثابتة التي تتبعها نيكاراغوا على الدوام . لقد الزمنا أنفسنا طوعا وبلا رجعة باحترام القانون الدولي وطاعته وسنظل متمسكين بهذا الالتزام .

ولا يفوتنا أن نشير هنا الى أنه بعد صدور حكم المحكمة لم يطرأ أي تحسن على الحالة في منطقة امريكا الوسطى ، بل على العكس من ذلك فإنها ازدادت سوءا وأصبحت أكثر تدهورا وصعوبة .

إن التدخل المستمر من جانب حكومة الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا والبلدان الاخرى في المنطقة ، وإعاقتها بصورة منتظمة لكل المبادرات السلمية ورفضها لها ، ومحاولتها فرض حلول عن طريق القوة ، أصبحت أمورا واضحة أمام المجتمع الدولي ، شأنها في ذلك شأن الخطر الجسيم الذي بات يهدد السلم الإقليمي والدولي من جراء استمرار السياسة العسكرية العدوانية المتصاعدة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة إزاء نيكاراغوا .

إن البنية العسكرية الاساسية التي أوجدتها الولايات المتحدة في المنطقة على مدى السنوات الخمس الماضية بإقامة القواعد العسكرية ومراكز التدريب ، والقيام بصورة مستمرة بمناورات عسكرية كبيرة ، وإدخال معدات عسكرية لم يسبق لها مثيل في المنطقة ، تستهدف توجيه ضربة قاتلة الى ثورة نيكاراغوا .

إن الوجود العسكري للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى لا يرمي فحسب الى تقويض سيادة بلدان المنطقة بل إنه يستهدف أيضا ايجاد سابقة بالنيل من وحدة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي واستقلالها .

وما من شيء يوضح للعالم طابع هذه السياسة وحقيقتها أفضل من التدخل غير القانوني الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا حكومة وشعبا .

لقد سقط ٣١ ٢٩٠ من أبناء نيكاراغوا ضحايا لهذه الحرب القذرة ، من بينهم ١٤ ٢٦٠ من الوطنيين الذين استشهدوا دفاعا عن سيادة وطنهم واستقلاله وحريته في

تقرير المصير . انها حرب قاسية فرضت علينا فرضا وراح ضحيتها ٩٧٤ طفلا بريئا ، وتسببت في خسائر مادية تربو على بليونين من الدولارات .

وكما لو كانت كل هذه القسوة غير كافية ، فبناء على طلب رئيس الولايات المتحدة قام مجلس النواب بالموافقة على تخصيص ١٠٠ مليون دولار ، وأسلحة من جميع الأنواع ومستشارين عسكريين من جيش الولايات المتحدة ، حتى تتمكن قوات المرتزقة التي تنظمها وتوجهها وتدربها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، من تكثيف سياسة الموت والدمار التي تمارسها ضد شعب نيكاراغوا ، تلك السياسة الارهابية التي راح ضحيتها بالأمس ثلاثة خبراء دوليين هم برنارد إريك كوفيتسين ، من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وايڤان كلود ليڤراز من سويسرا ، وجويل ستاك من فرنسا ، وكانوا يعملون في برامج اجتماعية لصالح شعب نيكاراغوا .

ومع ذلك فما من شيء يستطيع إثناء شعبنا عن إرادته القوية الثابتة في الدفاع عن كرامته . واليوم ، مثلما فعلنا في الماضي ، نرى لزاما علينا أن نكرر أنه لا يمكن للتهديد ولا للحصار ولا للغزو أن تفت في تصميمنا الراسخ على الحفاظ على حقنا المشروع في تقرير المصير . ومن أجل هذا فإننا ، نحن شعب نيكاراغوا ، أي الثلاثة ملايين ونصف المليون من الرجال والنساء والشباب والأطفال والشيوخ ، على استعداد لبذل أرواحنا تحقيقا لتلك الغاية .

واليوم ، مثل البارحة ، نكرر أننا لا نريد المواجهة ، وأننا لم نأت الى مجلس الأمن لتوجيه السباب الى حكومة الولايات المتحدة ، وإنما أتينا الى هنا سعيا الى السلم واحترام القانون الدولي ؛ والتماسا لحل مشرف وسلمي لخلافاتنا ، ولتقديم الفرصة مرة أخرى لحكومة الولايات المتحدة لتعيد النظر في سياستها ، وتعدل مسلكها وفقا لمبادئ القانون الدولي ومعاييره .

منذ أيام قليلة استمعنا الى الرئيس ريغان يقول ان فرض حظر تجاري على نظام الفصل العنصري البشع القائم في جنوب افريقيا اجراء غير اخلاقي لأنه قد يضر بشعب جنوب افريقيا . ومع ذلك فإن الرئيس ريغان فرض حظرا تجاريا على نيكاراغوا ، وهذا يسبب ضررا بالغا للشعب النيكاراغوي .

إن الرئيس ريغان عليه ان يعترف بعدم اخلاقية الإرهاب الرسمي الذي تمارسه حكومته ضد شعب نيكاراغوا ؛ وعليه ان يسلم بأن هذا المسلك سيؤدي الى فييت نام جديدة في أمريكا الوسطى ، ستضيع فيها أرواح الشباب الأمريكي .

لقد أكد سفيره في هندوراس ، السيد جون فيرش ، وجود هذا الاتجاه العسكري العدواني ، معلنا أنه إذا ما قدر للسياسة الحالية أن تستمر ، فإن المائة مليون دولار التي أقرها مجلس النواب مؤخرا ، ستكون مجرد "دفعة مقدمة" لمعونة أكبر من ذلك كثيرا . وأضاف أنه يشعر بأنه أصبح ضحية لخداع حكومته ، وقال : "لقد بدأت أشعر بأنني قبلت شيئا لم يكن حقيقيا" ، فعلى حين أنه كان يؤمن بالتصريحات التي تنادي بالحل التفاوضي ، فقد اقتنع بأن الهدف الحقيقي للسياسة المتبعة حيال نيكاراغوا شيء مختلف تماما : "إنه هدف عسكري محض" . هذا ما ذكره سفير الولايات المتحدة لدى هندوراس منذ أيام قليلة .

وولاء منا لرغبتنا في السلم ، التمسنا كل مسعى مستطاع لضمان نجاح الجهد السلمي الذي تضطلع به بلدان مجموعة كونتادورا ومجموعة ليما باسم أمريكا اللاتينية . وفي ١٧ حزيران/يونيه من هذا العام ، وفي محاولة أخرى ، وللمرة الثانية ، كنا البلد الوحيد الذي أشار الى مجموعة كونتادورا بأننا على استعداد للتوقيع على النسخة المنقحة الأخيرة لوثيقة السلم ، في إطار الإجراءات التي تتخذ وفقا لرسالة بنما المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه . والجميع هنا يدركون الخطر الذي تتعرض له الجهود التي تضطلع بها تلك المجموعة من البلدان بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى الحكومة الحالية للولايات المتحدة لتقديم الدعم الحقيقي لذلك الجهد .

ان السياسة المزدوجة التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة إزاء كونتادورا والتي تتمثل في التأييد الكلامي الذي تصاحبه المقاطعة الفعالة عن طريق ضغط وابتزاز الاعمال العسكرية في المنطقة ، تؤكد ازدراء واشنطن للسعي الى حلول سياسية سلمية .

على حكومة الولايات المتحدة أن تصحح تلك السياسة . وقيامها بهذا لن يصيبها بالخزي وإنما يوليها شرفا ؛ وبالفعل فإنها سوف تحظى باحترام وتقدير المجتمع الدولي .

إن نيكاراغوا على استعداد للتفاوض فورا مع حكومة الولايات المتحدة بغية التغلب على المشاكل القائمة ولطبيع العلاقات .

إن مستقبل القانون الدولي ، ومستقبل النظام القانوني الدولي وكل ما يمثله في يدي مجلس الامن الآن . اذا لم يحترم ويؤيد حكم محكمة العدل الدولية - القائم على المبادئ الاساسية للقانون الدولي - فماذا يكون مصير المحكمة ؟ ماذا يكون مصير النظام القانوني الدولي ، ومصير المبادئ الاساسية للقانون الدولي التي ارست عليها المحكمة حكمها ؟ نحن واثقون بأن المجلس سوف يقدم تأييده حتى لا تقوض دعائم المحكمة ، وحتى لا يعاني الهيكل الهش للقانون الدولي من ضربة مميتة ، وإنما على العكس من ذلك ، حتى يتدعم .

أعضاء مجلس الامن ملتزمون اكثر من غيرهم بالنهوض باحترام المحكمة وباحترام القانون في العلاقات بين الدول . نيكاراغوا لا تطلب إدانة أحد . نيكاراغوا لا تطلب سوى اعلان بتأييد محكمة العدل الدولية وتأييد القانون في العلاقات الدولية .

إننا متأكدون من أن مجلس الامن سوف يؤيد دون تحفظ النظام القانوني الدولي ، وميثاق الامم المتحدة ، ومحكمة العدل الدولية ، ومن ثم ، سوف يدافع عن العدالة والسلم وتقرير المصير التي يحق للشعوب الصغيرة - مثل شعب نيكاراغوا - أن تتمتع بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على بيانه .

اصطحب فخامة السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، الى خارج قاعة مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل السلفادور . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد ميزا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في بداية هذا الشهر ، اجتمع مجلس الامن ليناقش بالتحديد العلاقات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ولم يشارك وفد بلادي في تلك المناقشات بغرض الدفاع عن مصالح بلدان أخرى ، وإنما لتوضيح موقفنا بشأن أزمة أمريكا الوسطى ، وبخاصة للدفاع عن مصالح بلدنا .

بهذه المناسبة ، نود أن نكرر الاراء التي أعربنا عنها في ذلك الوقت . لا يمكننا الإحجام عن الكلام مرة أخرى ، لانه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - وضع حدود في الخلاف الذي يبدو ثنائيا والذي يناقش هنا ، ولانه من الصعب فصله عن المشكلة الاقليمية التي تنطوي على عوامل وقوى متداخلة غير مرنة ، في كثير من الاحيان ، ومعارضة لاحداث تغيير في الموقف ، وتؤثر كلها في الازمة التي نمر بها . ولهذا ، كان من الصعب حتى الآن التوفيق بينها ، ولكن يجب التغلب عليها اذا ما كان لامريكا الوسطى أن تنعم بالسلم والاستقرار .

في هذا الصدد ، ودون التشكيك في حسن نية محكمة العدل الدولية عندما نظرت قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، أود أن أتوسع في الاقتباس الذي قام به الرئيس أورتيغا سافيدرا أمام المجلس والذي اقتصر على الجزء الذي يهم نيكاراغوا فقط . ولذلك ، سوف أقتبس من الفصل الثامن - الفقرات ١٢٦-١٧١- الذي يتعلق بمسلك نيكاراغوا ، والذي يبين أن المحكمة وقد نظرت في دليل معين انتهت الى أنه كان هناك دعم للمعارضة المسلحة السلفادورية من الاراضي النيكاراغوية وذلك حتى الشهور الاولى من عام ١٩٨١ ، وأنه لم يقم دليل كاف يؤكد أن نيكاراغوا كانت مسؤولة عن تدفق أسلحة في أية فترة أخرى من الوقت : لذلك ، بطبيعة الحال ، فيما يتصل

بما ذكره الرئيس أورتيغا توا ، ليس من الممكن اثبات أن نيكاراغوا شاركت في مساعدة حركات العصابات السلفادورية خلال تلك الفترة ، إلا أن محكمة العدل الدولية قررت أنه حتى ذلك الوقت ، كانت نيكاراغوا في حقيقة الأمر تساعد حركات العصابات السلفادورية .

هذه الظروف تؤثر على مصالح بلادي وتضيف عنصر ابهام للتحليل الموضوعي للحالة في السلفادور ولتطور الأزمة وللعوامل الخارجية التي زادت من حدتها . ومن ثم ، علينا أن نعرب عن موقفنا في هذا الصدد .

ان هذه المفاهيم لا يمكن أن تقبلها حكومة بلادي لأنها نتيجة لتحليل غير واقعي لمشكلة أكبر لم تدرس من زاوية تأخذ في الاعتبار تحليل مختلف العناصر المترابطة للمشكلة التي تلم بنا والتي نعاني منها معاناة مباشرة .

ان المجتمع في السلفادور ما فتئ منذ عام ١٩٨٠ يتعين عليه أن يواجه مجموعات مسلحة تلجأ الى انتهاج العنف بغية الاستيلاء على السلطة ، وهي مجموعات من وجهة نظرنا السياسية ومن الواقع السياسي الذي نعيشه لا تزال موجودة ومستمرة بسبب الدعم والتضامن اللذين تلقاهما من نيكاراغوا ، محولة ذلك البلد الى مركز يساعد الدول الأخرى الأبعد على التدخل في السلفادور ، في انتهاك سافر لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ما فتئنا ندين الأمثلة على الآليات التي تستخدمها نيكاراغوا للتدخل في السلفادور ، ولذا فإنني لا أرى موجبا لتكرارها في هذه المناسبة . ولكن ما يتعين علينا أن نركّز عليه بعض التصريحات التي صدرت عن كبار المسؤولين النيكاراغويين صباح اليوم ، والتي أعلنوا فيها انهم يقبلون بتدخل نيكاراغوا في السلفادور ويوافقون عليه ، وذلك على نحو يتعارض مع ما أوضحته محكمة العدل الدولية .

وفي اجتماع لمجموعة كونتادورا في عام ١٩٨٣ ، أشار وزير خارجية السلفادور في ذلك الحين السيد فيديل تشافيز مينا الى أن السيد ميغيل ديسكوتو وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا قد سلّم صراحة بالدعم المادي الذي تقدمه نيكاراغوا للمجموعات المسلحة في السلفادور .

وفي عام ١٩٨٤ قررت حكومة السلفادور ألا ترسل وفدها الى الاحتفال بذكرى الثورة الساندينية لأن دانييل أورتيغا الذي تكلم أمامنا اليوم بوصفه رئيس الدولة قد أعلن في التلفزيون الالماني بصلف كبير انه يمكن أن يجتمع بالرئيس دوارته ولكن هذا لن يمنعه من مواصلة تقديم الدعم لعناصر حرب العصابات في السلفادور ، وهذه التصريحات لم تفسرها بتاتا حكومة نيكاراغوا ولم تعتذر بشأنها كما كان يتوجب على كل فرد متحضر أن يفعل . كما انها لم تسحب أو تكذّب هذه الإعلانات ، الأمر الذي يوضح لنا انها ما تزال تقدم هذا الدعم .

ان الدعم المباشر وغير المباشر الذي يقدمه الساندينيون قد سمح لهذه المجموعات المسلحة بالاحتفاظ بقدرة عسكرية تساعدها على اتخاذ مواقف متعنتة ، مما يتسبب في إحداث خسائر جسيمة في الهياكل الاساسية الاقتصادية في السلفادور وفي صفوف شعبها . وقد أدّى هذا الى تشريد آلاف الآلاف في منازلهم وتسبب في موت ما يزيد عن ٣٠ ألف شخص أثناء الصدامات المسلحة ، كما تسبب في إحداث عاهات مستديمة لعدد كبير من الأشخاص وتسبب في وقوع خسائر مادية تزيد عن بليون من الدولارات الامريكية . كل هذا هو نتيجة الصراع الذي لم يعد لوجوده أي سبب منطقي والذي كان سينتهي لو لم تكن هناك مصالح سياسية وأيديولوجية كما تبين لنا صباح اليوم ، وهي المصالح الرامية الى دعم أشكال العنف بنية الاستيلاء على الحكم .

هذه الحقائق تجعلنا نكرر ونؤكد أن السلفادور كانت ضحية العدوان السافر والمستمر من جانب حكومة نيكاراغوا التي ربما تعتبر أن نظامها ودعم هذا النظام يتوقفان على تصدير ثورتها وعلى زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية لا في السلفادور وحدها بل في باقي بلدان امريكا الوسطى أيضا .

ونتيجة لذلك ، فإن السلفادور شأنه شأن أي دولة تتعرض للعدوان أيّا كان شكله ، وبوصفه البلد الصغير الذي لا يملك الموارد الاقتصادية اللازمة للاستمرار في مواجهة هذا العدوان وفي الدفاع عن سياسته ومؤسساته ، قد اضطر الى ممارسة حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس ، أي انه لجأ الى طلب المساعدة والتعاون الدوليين اللذين يحصل عليهما عن طريق السبل الشرعية .

ان حكومة نيكاراغوا قد لجأت في مناسبات كثيرة الى هذا المجلس لكي يدرس حالتها ، وبصفة خاصة علاقتها مع الولايات المتحدة ، بغية طلب احترام حقوقها بوصفها دولة بل وحقها في الحصول على تعويضات .

وحكومة السلفادور ، رغم تعرضها للعدوان ورغم انها تعتبر نفسها ضحية هذا العدوان الذي تتضح نتائجه ، تود أن تؤكد انها لم تلجأ من قبل الى هذا المجلس لانها تعتبر أن هناك محافل أخرى يتعين عليها أن تدرس هذه المشاكل الإقليمية . وهذه

المحافل لم يلجأ إليها بالكامل حتى الآن ، بما في ذلك عملية كونتادورا التي نؤيدها كما يؤيدها العالم كله من أجل التوصل الى حل سياسي وتفاوضي للأزمة في امريكا الوسطى .

رغم كل ذلك ، ونظرا لأن البند الذي يناقش هنا يهم كل بلدان امريكا الوسطى ، أعتقد أن من الأهمية أن أوضح أن حكومة السلفادور تعتبر أن نيكاراغوا لا تزال تشكّل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار بسبب سلوكها وأنشطتها في إطار البنية القانونية السياسية الدولية وممارسة السلطة والديمقراطية على نحو يختلف عما تعتنقه بقية بلدان امريكا الوسطى . وهذه الظاهرة هي التي سببت في نشوب الصراعات بين ذلك البلد وكل البلدان المجاورة له في امريكا الوسطى ، مما يجعل من المستحيل تقريبا توليد الثقة وإيجاد آلية يمكن أن تملأ الفراغ القائم في امريكا الوسطى بغية التوصل الى إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية القائمة في تلك المنطقة .

وترى حكومة السلفادور أن أعمال وتصرفات نيكاراغوا إزاء جيرانها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وأن على مجلس الأمن أن يحث ذلك البلد على الوفاء بالتزاماته وأن يتخذ التدابير اللازمة لتخفيف مصادر الصراع والاستفزاز والقضاء عليها . ان البلد الذي يطالب بحقوقه تطبيقا لمبادئ الميثاق يتعين عليه بدوره أن يحترمها .

وفي الوقت ذاته ، نؤمن بأنه ، في البحث عن الحل السياسي لأزمة أمريكا الوسطى ، يتعين على نيكاراغوا ان تحترم ارادة الاغلبية في امريكا الوسطى وألا تحاول فرض وجهة نظرها الفردية المبنية على مصالح خاصة ؛ وبعبارة أخرى ، يجب أن يتمشى موقفها مع مبدأ الأغلبية والحق في توخي الاعتدال بدلا من محاولة فرض اتفاقات على اساس شعار القوة فوق الحق .

ختاما ، نرى من الضروري الاشارة الى أن الحالة في نيكاراغوا ونظامها السياسي العقائدي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والتزامات الجبهة الساندينية العسكرية و/أو السياسية بدعم الجماعات المسلحة في السلفادور لا تبرر تدخل نيكارغوا في شؤون السلفادور الداخلية . لهذا السبب نطالب بالاحترام التام لهذا المبدأ اذا أصرت نيكاراغوا على حقها في المطالبة بالتعويض من أي دولة عضو أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد ثمة متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين لهذه الجلسة . ستعقد الجلسة التالية لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله في الساعة ١٥/٠٠ من عصر هذا اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥